بيان صحافي: لا هاي، في 5 حزيران / يونيو ٢٠٢٥

تُعرب رئاسة جمعيّة الدّول الأطراف عن بالغ قلقها وتُدين التدابير الأمريكية التي تستهدف مسؤولي المحكمة الجنائيّة الدوليّة باعتبارها تهديدًا للعدالة الدوليّة

إنّ رئاسة جمعية الدول الأطراف، وإذ تُعرب عن بالغ قلقها، تُسجّل الإجراءات الأخيرة التي أعلنت عنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بحقّ أربعة من المسؤولين المنتخبين في المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وتُعدّ هذه التدابير الجديدة، إلى جانب الإجراء السابق الذي استهدف أحد المسؤولين المنتخبين، محاولات مؤسفة تُعيق عمل المحكمة وتَحول دون اضطلاع موظفيها بمهامهم القضائيّة المستقلة.

وإنّنا نرفض رفضًا قاطعًا وبصورة لا لبس فيها هذه الإجراءات الأُحادية الجانب. فهي تُعدّ مساسًا مؤسفًا باستقلالية المحكمة وبنزاهة نظام روما الأساسي. كما أنّ من شأن هذه التدابير تقويض الجهود العالميّة الرامية إلى ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم التي تُثير قلق المجتمع الدولي، وإضعاف الالتزام المشترك بسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد الثابتة.

وتُمثّل المحكمة الجنائيّة الدوليّة حجر الأساس في سياق العدالة الدولية، وهي تضطلع بمهامها كهيئة قضائيّة مُستقلة ومُحايدة، إذ أنّها تعمل بما يتّفق تماماً مع معاهدتها التأسيسية، أي نظام روما الأساسي.

وإنّنا نؤكد مُجددًا دعمنا الكامل للمحكمة ومسؤوليها وجميع من يسهمون في تنفيذ وإنجاز ولايتها القضائيّة.

وندعو جميع الدول الأطراف وجميع المعنيين في إطار نظام روما الأساسي إلى الثبات في التزامهم الراسخ بمبادئ العدالة الدولية، والوقوف صفًا واحدًا دفاعًا عن المحكمة وصونًا للقيم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، دون أن يُثنيهم عن ذلك أي ضغط خارجي أو أي تدبير قسري يستهدف المؤسسة أو أفرادها.

وتُشكِّل جمعية الدول الأطراف هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. وهي تتألف من ممثلي الدول التي قامت بالتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه. وتتألف رئاسة الجمعية حالياً من رئيسة الجمعية، سعادة السيدة بايفي كاوكورانتا (فنلندا)، ومن نائبي الرئيس، سعادة السيد مايكل إمران كانو (سيراليون) وسعادة السيدة مارغريتا كاسانغانا (بولندا).

لمزيد من المعلومات حول جمعية الدول الأعضاء، يرجى المراسلة على العنوان التالي: asp@icc-cpi.int